

# الوقف

ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

## في الجزائر

في أواخر العهد العثماني وأوائل الاستقلال الفرنسي

د . ناصر الدين سعيدوني

معهد العلوم الاجتماعية - جامعة الجزائر

### تعريف الوقف وتحديد أحكامه :

ظلت الاوقاف ، أو الاحباس كما تعرف في اقطار المغرب العربي ، باعتبارها تقليدا اسلاميا عريقا ، تشكل احدى مظاهر الحضارة العربية الاسلامية التي تميز بها العهد العثماني بالجزائر ، وتأثرت بها اوضاع البلاد الجزائرية اثر تعرضها للغزو الفرنسي عام ١٨٣٠ م ، بحيث لا يمكن لاي مؤرخ او باحث التقليل من اهمية قضايا الوقف او اهمال النتائج المترتبة عليه . وهذا ما دفعني الى تناول مكانة الوقف في الجزائر كما شجعني على التعرف على اثاره في مختلف اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية او الثقافية وحتى السياسية منها . وحتى تأخذ فكرة واضحة عن اوضاع الوقف بالجزائر اواخر العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي يجدر بنا ان نشير في مستهل هذا البحث الى طبيعة الاحكام الشرعية للوقف وما تميزت به من احكام خاصة ومعاملات محددة . فالوقف باعتباره (١) عقدا لعمل خيري ذي صبغة دينية (١) يقوم على توفر الواقف الذي له اهلية التبرع (٢) بما يملك من ذات او منفعة ، وعلى وجود الموقوف وهو المنفعة التي تصرف على سبيل الحبس ، فضلا عن توفر الموقوف عليه وهو المستحق لصرف تلك الذات او المنفعة ، ولو كان مصلحة عامة كالمسجد والزاوية وغيرها ، هذا مع اشتراط صيغة الوقف ولو كانت بكتابة على مسجد او مؤسسة خيرية .

اعد هذا البحث للمؤتمر العالمي لتاريخ الحضارة العربية الاسلامية ، دمشق ١٦ - ٢٢ جمادي الاخرة

١٤٠١ هـ / ٢٠ - ٢٦ نيسان ١٩٨١ م .

(\*) الوقف من تصرفات الارادة المنفردة وليس عقدا لعدم حاجته الى قبول .

فبفضل هذه الاسس والاركان كما نعرف فقهيا يأخذ الوقف مفهومه الشرعي ويصنف حسب الغرض من صرف المنافع المترتبة عليه ، فعنه ما هو وقف عام يعود اساسا على المصلحة العامة التي حبس من اجلها ، ومنه ما هو وقف خاص لا يتحول صرف منفعته على المصلحة العامة التي حبس على اساسها الا بعد انقراض العقب او انقطاع نسل صاحب الحبس ، أي الواقف ، وهذا الصنف الاخير من الوقف يعرف بالوقف الذري او العائلي او الاهلي ، وهو الشائع في اغلب اقاليم الامبراطورية العثمانية ومن ضمنها الايالة الجزائرية ، وهو غير الوقف الخيري الذي سبقت الاشارة اليه وقد نتج عن هذا التنوع في الوقف تباين نظرة كل من المذهب الحنفي والمذهب المالكي الى الهدف والغاية من صرف الحبس ، فالمذهب المالكي الذي يتمسك به غالبية الجزائريين كان يرى ضرورة صرف الحبس على المصلحة العامة التي حبس من اجلها مباشرة بدون قيد او ارجاء او تردد ، بينما المذهب الحنفي الذي تتميز به الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض الحضر بالمدن الكبرى في الجزائر كان يسمح بجواز انتفاع الواقف وعقبه بما حبسه من وقف بحيث لا يعود الوقف الى الغاية التي حبس من اجلها الا بعد انتفاء الورثة المنصوص عليهم في وثيقة الحبس . وعلى كل فان التسهيلات التي يقرها المذهب الحنفي دفعت غالبية الجزائريين الى تحجيس املاكهم حسب احكام المذهب الحنفي حتى يتمكنوا من الانتفاع بها ، هم وعقبهم من بعدهم ، مع كونهم من اتباع المذهب المالكي . وهذا ما تؤكد اغلب الوثائق الشرعية الخاصة بالوقوف التي تعود الى العهد العثماني (٣) . والتي نجد في بعضها فتاوى شرعية تشير الى موقف كل من المذهب المالكي والحنفي من قضية الوقف قبل الاخذ برأي أبي يوسف الذي يجيز الوقف الاهلي (٤) . وهذا ما دفع حمدان خوجة الى القول في كتابه «المرآة» : ان الفقهاء بالجزائر قد اجمعوا على العمل بمقتضى المذهب الحنفي الذي يجيز حبس الهبات المشروطة وذلك ليكثر من مردود الهدايا لصالح الفقراء (٥) .

اما كيفية الانتفاع بالحبس واستغلاله لفائدة العقب اذا كان وقفا اهليا ، او لمصلحة الغرض الذي حبس من اجله في حالة ما اذا كان الوقف خيريا ، فتراعى فيه الاحكام الشرعية التي ترى في صيغة الوقف صفة اللزوم والديمومة *Inalienabilité* بحيث لا يمكن التراجع فيه ، او الفاؤه او تحويله الى منفعة اخرى غير التي حبس من اجلها . فلهذا لا تجيز الاحكام الشرعية بيعه أو اعارته أو رهنه . وقد نص على ذلك أبو حنيفة (٦) وصاحباؤه أبو يوسف ومحمد وعامة العلماء (٦) ، بأن الوقف عقد مؤبد لا يمكن تحويله من الغرض المحبس عليه ، أو هذا ما نص عليه ابن عرفة بقوله : « الحبس اعطاء منفعة شيء مدة وجوده لازما بقاءه في ملك معطيه ولو تقديرا » (٧) . وقد استثنى العلماء عند الضرورة كراء الحبس أو استبداله . فيسمح

(\*) في مذهب أبي حنيفة لا يكون الوقف لازما للواقف وله الرجوع منه في كل وقت .

باستبدال الحبس في حالة توقع فساد. أو ضياعه أو انقطاع مردوده أو عجز مستغله عن اصلاحه وترميمه ما لم يكن مسجداً ، وقد اشار الى ذلك صاحب التنوير بأنه : (يجوز شرط الاستبدال به ارضا اخرى .. فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائطها وان لم يذكرها) (٨) كما يسمح بكرائه كراء مؤبدا لضمان مردوده والمحافظة عليه ، وفي هذه الحالة يصبح كل ما يستخدمه متولي الكراء من بناء وغرس ملكا شخصيا له شريطة ان يلتزم بخدمته وصيانته وبذلك تراعى مصالح متولي الكراء ويحافظ في نفس الوقت على وضعية الوقف وتحترم وصية صاحب الحبس والغرض الذي حبس من اجله وهذا ما يسمح لنا ان نصف الوقف بأنه ملكية انتفاع وليس امتلاك عين حيث ان الحبس له ليس له سوى حق التمتع بفوائد الحبس وتعرف عملية كراء الحبس التي قد تكون مؤبدة او محددة بعدد من السنين قد تبلغ في كثير من الاحيان التسعين سنة (٩) بالعناء لدى اهالي الجزائر وبالأنزال في ايلة تونس او التحكير في اقاليم المشرق العربي . ومما يلاحظ ان عملية استبدال الحبس او كرائه لا يمكن أن تتم الا بعد تركيتها من وكيل الوقف اذا كان الوقف خيرا او متولي الوقف اذا كان الوقف اهليا ، وبعد استشارة اهل الزاي والمشورة في البلد وبعد اقرار صريح من المجلس العلمي الذي كان ينعقد في الجامع الكبير في كل الحواضر الكبرى مرة كل اسبوع . هذا ولا يسجل عقد الكراء او الاستبدال الا بعد وضع الحبس في المزاو العلني لتقدير مقدار العناء ( الكراء ) المتوجب عليه وذلك حتى لا تتخذ عملية الاستبدال او الكراء مطية لابطال الحبس او الغائه او تحويله عن غرضه ، لا سيما وان كثيرا من الاحباس تحولت عن اغراضها بعامل الزمن الى ملكيات خاصة وهذا ما تظن له الفقهاء اذ اشار شارح الدر المنثور الى ذلك بقوله : ( ونحن لانفتي به وقد شاهدنا في الاستبدال من الفساد ما لا يعد ولا يحصى ، فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال اكثر اوقاف المسلمين ) (١٠) ومما يلاحظ ان متولي الحبس لا يلزم الا بدفع نصف الكراء اذا تعهد باصلاح الحبس وترميمه ، ونصف الكراء المتبقى عليه يسدد نفقات الاصلاح . ولهذا بعد ان يستوفي صاحب العناء ما صرفه عن الحبس يصبح بعد ذلك ملزما بدفع الكراء كاملا ، والجدير بالذكر ان هذه العملية لا تتم الا بعد ان يتحقق وكيل الحبس من ضرورة هذا الترميم ويقر فائدته ويستشير عادة شيخ البنائين في ذلك . اما اذا تهدم الحبس ولم يعد بناؤه او أهمل تماما فان الأرض التي كان مقاما عليها تعتبر حبسا لاتباع ولا تشتري وانما يحدث لها عناء مؤبد محافظة على احكام الوقف واحتراما لطبيعته .

### وضعية الحبس بالجزائر في اواخر العهد العثماني :

بعد هذه النبذة المقتضية عن احكام الوقف الشرعية نتطرق الى وضعية الوقف

بالجزائر في اواخر العهد العثماني واولئل الفترة الاستعمارية هذه الوضعية التي اتصفت باوضاع خاصة واحوال مميزة نجملها في النقاط التالية :

١ - يعتبر الوقف في حد ذاته ظاهرة اجتماعية اسلامية عرفتھا الجزائر في الفترة الاسلامية التي سبقت مجيء الاتراك واستحوازم على مقاليد الامور . غير اننا لا نملك الآن الا النزر القليل من الوثائق التي تعود الى تلك الفترة ، وخاصة تلك التي تهم القطاع القسنطيني واطر العهد الحفصي ، والجهات الغربية من الجزائر تحت حكم الزيانيين ، وهي في اغلبها تعود الى القرن الخامس عشر الميلادي ، مثل الوثيقة التي تسجل اوقاف مسجد ومدرسة سيدي ابي مدين بتلمسان والتي يرجع تاريخها الى عام ٩٠٦ هـ / ١٥٠٠ م ، والتي توزع اوقاف ابي مدين على الوجه التالي ٩ بساتين و ٤ مزارع وقطعتا ارض وطاحونتان ٢ وحمام واحد داخل تلمسان ونصف الحمام القديم بالمنصورة بالاضافة الى نصف بستان وقطعة ارض للحرانة تقدر مساحتها بعشر زويجات ( ١٠٠ هكتار ) وارض صالحة للزراعة تقدر مساحتها بعشرين زويجة ( ٢٠٠ هكتار ) (١١) . كما ان اقدم وثائق اوقاف الجامع الاعظم بالجزائر العاصمة لا تتجاوز عام ٩٤٦ / ١٥٤٠ (١٢) .

٢ - تميزت الفترة العثمانية بالجزائر بتكاثر الاوقاف وانتشارها في مختلف انحاء البلاد ، وذلك بفعل الظروف التي عرفتھا الجزائر منذ اواخر القرن ١٥ - وحتى مستهل القرن ١٩ م ، والتي اتصفت اساسا بازدياد نفوذ الطرق والزوايا وتعمق الروح الدينية لدى السكان الذين وجدوا فيها احسن وسيلة وخير عزاء امام مظالم الحاكم وانعدام الامن وهجمات الاساطيل الاوروبية على السواحل ، وتكرر الكوارث الطبيعية فضلا عن الحكام الاتراك الذين راوا في الرابطة الدينية عاملا قويا مكنهم من بسط نفوذهم وتدعيم مكانتهم لدى الاهالي ، الامر الذي دفعهم في كثير من الاحيان الى تحجيس املاكهم اظهارا للورع والتقوى وتقربا للمرابطين واكتسابا لتأييد رجال الدين فعلى سبيل المثال نذكر ان الباي حسين بن صالح عام ١٢٢١ / ١٨٠٧ ، عندما خرج في احدى حملاته العسكرية اخذ على نفسه ندرا يتعهد فيه ( ببناء دار الولي سيدي علي العريان والسيد محمد بن سيدي سعيد واصلاح مسجده وتحسين اوقاف يستعين بها على رعاية الطلبة والغرباء وابناء السبيل ) (١٣) ، وذلك حتى يكسب تأييد السكان المحليين ويضمن معاضدتهم له في حملته العسكرية على الجهات الشرقية من بايليك قسنطينة . ومما يلاحظ ان الاوقاف ما لبثت ان تزايدت في اواخر العهد العثماني حتى اصبحت تشكل نسبة كبيرة من الممتلكات الزراعية والحضرية منذ اواخر القرن ١٨ ، وهذا ما تؤكده لنا سجلات الاوقاف ووثائق المحاكم

الشرعية . واحسن دليل على هذا التطور الذي عرفته الاوقاف في الجزائر العثمانية ، نستخلصه من وضعية اوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي لم تتجاوز منذ اواخر القرن ١٥ وحتى بداية القرن ١٨ احد عشر وقفا ثم ما لبثت ان تزايدت بعد ان اكتسب صاحبها شعبية وصيتا في اوساط الاهالي منذ اواخر القرن ١٨ حتى اصبحت عشية الاحتلال الفرنسي يناهز عدد اوقافها ٨٢ وقفا (١٤) . والتطور نفسه عرفته كثير من اوقاف المؤسسات الدينية مثل اوقاف الجامع الاعظم بالجزائر العاصمة التي لم تتجاوز ١٥٩ عقدا خلال ٢١٠ سنوات ( ١٥٤٠ - ١٧٥٠ ) ثم ما لبثت ان تزايدت منذ منتصف القرن ١٨ حتى اصبحت سنة ١٨٤١ (٥٤٣) اي بزيادة (٣٨٤) عقدا خلال الفترة الممتدة من ١٧٥٢ - ١٨٤١ م (١٥) .

٣ - اصبح الوقف بالجزائر بعد انتشاره وتكاثره في اواخر العهد العثماني مؤثرا على مختلف اوجه الحياة ، بحيث اصبحت الاوقاف تشتمل على الاملاح العقارية والاراضي الزراعية وتضم العديد من الدكاكين والفنادق وافران الخبز والعيون والسواقي والحنايا والصهاريج والطواحين وافران معالجة الجير ، هذا بالاضافة الى الكثير من الضيعات والمزارع والبساتين والحدائق ، حتى ان القنصل الفرنسي فالير الذي تعرف على الجزائر على ١٧٨١ اكد على ( ان مؤسسة اوقاف الحرمين الشريفين تمتلك جل مساكن مدينة الجزائر واغلب البساتين المجاورة لها ) (١٦) . ولم يقتصر امر انتشار الحبس على مدينة الجزائر وضواحيها بل شمل اغلب جهات البلاد الجزائرية بحيث اشتهرت كثيرا من المدن والفحوص بكثرة اوقافها مثل مازونة وتلمسان ومعسكر وقسنطينة وعنابة وبجاية والمدينة ومليانة والبليدة والقليلة ففي مدينة قسنطينة وضواحيها كان عدد الاملاك المحبسة تزيد على (١٧٠) وقفا منها (٤٠) رحي واقعة على وادي الرمال ، والباقي املاك مختلفة وبساتين وارض زراعية (١٧) .

٤ - لم تعرف الاوقاف بالجزائر العثمانية تنظيما محكما واشرافا فعالا الا في فترة متاخرة نسبيا تعود الى اوائل القرن ١٨ - ، وهذا ما تؤكد كثير من الاشارات الواردة ضمن وثائق الوقف . مثل الوثيقة (١) التي تسجل الاوقاف بمدينة قسنطينة وتعرض للاوضاع المتردية التي كانت عليها والمبادرة التي قام بها صالح باي من اجل ضبطها وتسجيل مردودها في عدة دفاتر تتوزع بين الموظفين والمكلفين برعايتها ، وهم ناظر بيت المال وشيوخ البلد والقاضي الحنفي والقاضي المالكي وحسب ما يفهم من هذه الوثيقة المؤرخة في واسط ربيع الاول عام ١١٩٠ هـ افريل عام ١٧٧٦ م ، ان الهدف من هذه التنظيمات التي خضعت لها الاوقاف كان الغرض منه وضع حد للتهاون

(٢) هذا التنظيم خاص بالاوقاف الخيرية دون الاهلية كما هو واضح في الوثيقة .

والتحليل على الاوقاف ، وان العملية انتهت الى وضع احصاء دقيق محكم وهذا ماتنص عليه الوثيقة في الفقرات التالية : ( الحمد لله ولما وقع التقصير من وكلاء مساجد قسنطينة ولم يكن لهم اعتناء بشأن الاوقاف وفرطوا في ذلك غاية التفريط وضاع الكثير منها .. وبلغ امر ذلك لحضرة المعظم الاسعد المنصور .. سيدنا صالح باي ايده الله تعالى . فالفهم الله الى احياء ما اندرس من المساجد والاوقاف .. امر حينئذ قضاته والمفتين ان يبحثوا عن اوقاف المساجد وعن المساجد التي دثرت ويثبتوا ذلك بأربعة سجلات متماثلة فامتثلوا امره وبلغوا جهدهم في البحث عن اوقاف المساجد وعن المساجد التي دثرت ) (١٨) .

#### ٥ - اتخذت تنظيمات الاوقاف شكل ادارة محلية مميزة وجهاز اداري مستقل

محدد الصلاحيات يتميز بمهارة المشرفين عليه وكفاءة القائمين به (١٩) فرغم ان العديد من موظفي الاوقاف كانوا يخضعون مباشرة للسلطة الحاكمة بعد ان يعينون بأمر من الباشا ( الحاكم ) ، وباقرار منه بعد تركيتهم من طرف اعضاء الديوان وكبار الموظفين (٢٠) فان التصرف في شؤون الاوقاف واتخاذ الاجراءات العملية المتعلقة بها كان يعود الى المجلس العلمي الذي ينعقد للبت فيها عادة كل يوم خميس من كل اسبوع في الجامع الكبير ، بحضور المفتي المالكي والحنفي والقاضي المالكي والحنفي ، وبعض الموظفين الآخرين كوكيل بيت المال وشيخ البلد . وللمجلس العلمي صلاحيات مطلقة في التصرف في شؤون الاوقاف ومراقبة الموظفين القائمين عليها ، كالشيخ الناظر وجماعة الوكلاء والكتاب ( الخواجات ) والاعوان والشواش والحزابة (٢١) ( الطلبة الذين يقرأون القرآن بالمسجد ) .

ويعتبر الشيخ الناظر او المتولي او الوكيل العام كما تعرفه بعض المصادر ، (٢٢) الموظف الرئيسي بمصلحة الاوقاف فهو يكلف بالاشراف على اوجه الانفاق وحفظ مصادر الاوقاف ، ومراقبة دفاتر الحسابات الخاصة بالمؤسسة التي تقع تحت رعايته مباشرة . ويأتي في درجة ثانية من حيث السلم الاداري لموظفي الاوقاف وكلاء المدن الكبرى والاحياء الرئيسية بمدينة الجزائر ، فهم مكلفون بجمع المحاصيل وقبض المداخيل وصرف المرتبات وصيانة الحبس وتقديم حساب مفصل عن ذلك لناظر الاوقاف كل ستة اشهر على ماتحت ايديهم من املاح محبسة ، كما كانوا ملزمين ايضا بضبط حسابات كل سنة وتسجيلها في الدفاتر الرسمية بعد طرح مصاريف شؤون الصيانة والخدمات المختلفة (٢٣) .

وقد جرت العادة على ان يقدم هؤلاء الوكلاء عرضا عن خدماتهم بمحضر وكيل بيت المال وشيخ البلد حتى يمكن ان يطلع عليه المجلس العلمي بعد ان يتكلف الشيخ

الناظر بتقديره له . ونظرا لطبيعة عمل موظفي الاوقاف وتزايد اهميتهم اضطر الشيخ الناظر الى توظيف كاتب خاص يعرف بالسايجي او الخوجة لضبط حسابات الاوقاف التي يشرف عليها ، كما اضطر الوكلاء الى الاستعانة بجماعة العدول الذين يعينون من طرف القضاة وذلك لاداء مهامهم المختلفة . ويلحق بهؤلاء الموظفين جماعة الشواش والقيمين المكلفين بأمور الحراسة والقيام بالخدمات الضرورية .

والجدير بالذكر ان انتشار الاوقاف وتزايد اهميتها جعل بعض الموظفين الآخرين يتولون الاشراف عليها مثل شيخ البلد والمزوار وبيت المالجي (٢٤) ، فشيخ بلد قسنطينة توسعت صلاحيته في اواخر العهد العثماني فاصبح يشرف على الاوقاف بالجامع الكبير بقسنطينة كما اصبح يتصرف باوقاف الحرمين الشريفين بالمدينة نفسها ، الامر الذي سمح له ان يحتكر عوائد ومقارم قبليتي اولاد جبارة وبنى واغطين حتى يتمكن من الانفاق على الاوقاف التي وضعت تحت رعايته ، بينما خصصت منح سنوية لباقي موظفي الاوقاف ، فكل من الوكيل او الناظر كان يخصص له عطاء سنوي لا يزيد على ٤٠ ريبالا (٢٥) . مما اضطر كثيرا من النظار ووكلاء الوقف الى البحث عن مصادر اخرى قد تكون في اغلب الاحيان على حساب مردود اوقاف المؤسسة التي يقومون بخدمتها ، وهذا مما لاحظته موظفو الادارة الفرنسية اثر الاحتلال مباشرة (٢٦) ، كما كان سببا رئيسيا في تحول كثير من الاوقاف عن الغرض الذي حبست عليه لتصبح من الاملاك الخاصة تحت حجج مختلفة واعتبارات متباينة واساليب ملتوية .

### المؤسسات الدينية التي تتوزع عليها الاوقاف الجزائرية :

بعد هذه المميزات التي اتصفت بها اوضاع الاوقاف بالجزائر العثمانية نذكر ان الاوقاف الجزائرية كانت تتوزع على عدة مؤسسات خيرية ذات طابع ديني وشخصية قانونية ووضع اداري خاص ، وهي حسب كثرتها تصنف حسب الترتيب التالي :

١ - **اوقاف الحرمين الشريفين** ، وكانت تشكل اغلب الاوقاف الخيرية او الاهلية وذلك للمكانة السامية والمنزلة الرفيعة التي خص بها سكان الجزائر البقاع المقدسة بالحجاز وكانت هذه الاوقاف من الكثرة بحيث بلغت نسبتها في اواخر العهد العثماني ثلاثة ارباع الاوقاف الموجودة آنذاك (٢٧) ، وكان عدد اوقاف الحرمين بمدينة الجزائر وضواحيها عشية الاحتلال الفرنسي يتراوح ما بين ١٣٥٧ - ١٥٥٨ ملكية عقارية تبعا للمصادر المختلفة (٢٨) التي نرجح منها احصاء دوفو (٢٩) ، التي اعتمد فيه على سجلات الاوقاف والذي ذكر فيه نوع الحبس ومردوده السنوي كما يلي :

840 —	منزلا مردودها السنوي	26653,80 فرنكا
258 —	دكانا مردودها السنوي	4278,60 ف .
33 —	مخزنا مردودها السنوي	449,70 ف
11 —	فرنا للخبز مردودها السنوي	102,60 ف .
06 —	طاحونات مردودها السنوي	97,50 ف .
01 —	فندق مردودها السنوي	135,70 ف .
04 —	مقاهي مردودها السنوي	161,70 ف .
82 —	غرفة مردودها السنوي	846,65 ف .
57 —	بستانا مردودها السنوي	1257,45 ف .
62 —	ضيعة مردودها السنوي	1830,45 ف .
03 —	افران جبر مردودها السنوي	200,45 ف .

فيكون المجموع ١٣٥٧ ملكا عقاريا مردوده السنوي ٣٦٠١٣٤٥ ف . ، يضاف لها كراء (عناء) (٢٠) وقفا آخر يقدر محصوله : (٧٢٠٩٢٥ ف ) بحيث يصبح عدد الاملاك المحبسة على الحرمين الشريفين (١٥٥٨) ومردودها السنوي (٤٣٢٢٢٧٠) ف .

والجدير بالذكر ان جزءا ضئيلا من عوائد اوقاف الحرمين لا يتجاوز (١٥٠٠٠) ف سنويا (٣٠) ، كان يرسل الى البقاع المقدسة بواسطة امير ركب الحجاز او يسلم لمبعوث شريف مكة عند زيارته للجزائر ، بينما ينفق الباقي على المحتاجين والفقراء وابناء السبيل او يعطى كاعانة للمنتسبين الى الحرمين الشريفين المقيمين بالجزائر او الوافدين عليها من الحجاز . كما يساهم في بعض الاحيان بجزء من عوائد اوقاف الحرمين في عتق المسلمين الذين وقعوا في الاسر ومما يلاحظ ان اوجه صرف عوائد اوقاف الحرمين التي سبقت الاشارة اليها لاتتم في الغالب الا بعد تسديد نفقات الصيانة واجور الموظفين اذ كانت مؤسسة الحرمين ملزمة بصرف منحة سنوية للموظفين الدائمين بها وبالاتفاق على ثلاثة مساجد حنفية بمدينة الجزائر (٣١) وصيانتها .

٢ - اوقاف الجامع الاعظم وبقيّة المساجد المالكية الاخرى ، وهي من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها تحتل الدرجة الثانية بعد اوقاف الحرمين . ولعل هذا يعود



اساسا الى الدور الذي كان يلعبه الجامع الاعظم في الحياة الثقافية والدينية وكثرة عدد المساجد المالكية في الحواضر الجزائرية الكبرى ، ففي مدينة الجزائر مثلا كان عدد المساجد المالكية يبلغ (٩٢) مسجدا (٣٢) ، وكل مسجد خصصت له اوقاف تنفق عليه ، وكان في طليعة هذه الاوقاف الخاصة بالمساجد الحنفية اوقاف المسجد الاعظم التي بلغت من الكثرة والضخامة بحيث كانت تناهز ٥٥٠ وقفا تشتمل على المنازل والحوانيت والبساتين والمزارع والضيعات وغيرها ، ويعود التصرف فيها للمفتي المالكي الذين يوكل امر تسيير شؤونها الى الوكيل العام الذي يعاضده وكيلان احدهما متكلف بأوقاف المؤذنين واخر يهتم بأوقاف الحزابين .

### ٣ - اوقاف سبل الخيرات :

اسست حسب بعض المصادر عام ٩٩٩ هـ / ١٥٨٤ م ، على يد شعبان خوجه (٣٣) وهي مخصصة للاتفاق على المساجد الحنفية الواقعة بمدينة الجزائر والبالغ عددها ثمانية مساجد ( الجامع الجديد وجامع سفير وزاويته وجامع دار القاضي وجامع كتشاو وجامع الحاج شعبان خوجة وجامع الشبارلية ومسجد حسين داي ومسجد علي خوجه الواقمين بحصن القصبة ) .

ويعود امر التصرف في اوقاف سبل الخيرات الى المفتي الحنفي الذي يقوم بالصلاة ويتولى الافتاء بالجامع الجديد ( المسجد الرئيسي لاتباع المذهب الحنفي بالجزائر ) الذي اسس مكان مدرسة المولي ابي عنان سنة ١٠٧٠ هـ / ١٦٦٠ م .

وتعود اهمية اوقاف سبل الخيرات رغم قلة عدد المساجد الحنفية وكون غالبية الجزائريين من اتباع المذهب المالكي ، الى غنى الطائفة التركية وجماعة الكراغلة وبعض العائلات الحضرية المنتسبة للمذهب الحنفي، وهذا ما جعل عدد اوقاف سبل الخيرات يناهز (٣٣١) وقفا منها (١١٩) ملكية عقارية (٢١٢) عناء توفر مدخولا سنويا يقدر ب ١٨٠.٠٠٠ ف، وذلك قبل ان تتعرض الى ضغط الادارة الاستعمارية فتتضاءل الى (١٧٥) وقفا في السنوات الاولى للغزو الفرنسي (٣٤) .

٤ - اوقاف الاولياء والاشراف واهل الاندلس : حظي اغلب الاولياء ( المرابطين ) باوقاف خصصت للاتفاق على اضرحتهم . ففي مدينة الجزائر كانت تتوزع اوقاف الاولياء على (٩) اضرحة ، (٨) منها تقع داخل مدينة الجزائر ، وواحد وهو ضريح سيدي عبد الرحمن يقع خارجها بنواحي جرجرة . وتأتي في مقدمة اوقاف الاولياء اوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي كانت تقدر في السنوات الاولى للاحتلال الفرنسي

٦٩- وفقا مردودها السنوي -٦٠٠٠- فرنك ، تنفق على القائمين على الضريح ، ويوزع قسم منها على فقراء المدينة كل يوم خميس بنسبة فرنك الى ثلاثة فرنكات لكل فرد(٣٥) .

اما الاشرف الذين كانت تنتسب الى جماعتهم -٢٠٠- الى -٣٠٠- اسرة(٣٦)، فقد كانوا يحظون بتقدير العامة ورعاية الحكام الذين خصصوا بعض الاوقات لرعايتهم ، مثل الداوي محمد بقطاش الذي اسس لفائدتهم زاوية عام ١١٢١هـ/ ١٧٠٩م وقد عرفت هذه الزاوية بالزاوية الاشرف التي خصصت لها اوقاف كثيرة قبل ان تتعرض للتصفية من قبل الادارة الفرنسية عام ١٨٣٢م. ولا تقل اوقاف اهل الاندلس عن اوقاف الاولياء والاشراف وذلك لاستقرار كثير من مهاجري الاندلس بالبلاد الجزائرية وامتلاكهم ثروات ضخمة نتيجة اعمال القرصنة والاشتغال بالزراعة . وقد خص كثير منهم جامع الاندلس والزاوية الملحقة به الذي اسس في النصف الاول من القرن السادس عشر بكثير من الهبات والاقواف بلغت -٤٠- ملكية و -٦١- عناء وضعت تحت تصرف وكيل الاندلس(٣٧) .

**٥ - اوقاف الجند والثكنات والمرافق العامة :** خصصت كثير من الاوقاف للانفاق على المعوزين من الجند وصيانة بعض الثكنات والحصون والابراج ، فضلا عن العديد من المرافق العامة الاخرى كالعيون والسواقي والحنايا والصهاريج والابار . وقد خصص لكل مصلحة من هذه المرافق العامة وكيل خاص يرعى اوقافها ويتعهد شؤونها ، مثل وكيل العيون والسواقي الذي كان مدخوله السنوي من الاوقاف التي يشرف عليها يبلغ -١٥٠.٠٠٠- ف في السنوات الاولى للاحتلال(٣٨).

ولكي نأخذ فكرة واضحة عن مختلف اوقاف المؤسسات الدينية ونتعرف على مدى اهمية نفقاتها والفوائد التي توفرها نثبت الجدولين التاليين اعتمادا على المعلومات المخصصة من الموظفين الفرنسيين الذين اوكل اليهم الاشراف على الاوقاف اثر الاحتلال ، وهما ، رغم كونهما يعودان الى السنوات الاولى من الاحتلال ، الا انهما يعكسان واقع الاوقاف في الفترة التي سبقت الاحتلال مباشرة(٣٩) .

٢ - جدول عام لمصاريف اوقاف بعض المؤسسات الدينية حسب تقرير المدير المالي للادارة الفرنسية بالجزائر بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٨٤٢ مقدرا بالفرنكات :

السنة	أقاف الحرمين الشريفين	أوقاف سبل الخيرات	أوقاف أهل الاندلس
1836 —	105701,15	9750,40	—
1837 —	109895,99	13341,27	3970,80
1838 —	109937,25	13903,70	3973
1839 —	143068,62	12192,70	4141,24
1840 —	166495,25	10712	3384,20
1841 —	177268,91	10615,55	2775,20
المجموع	812367,17	72515,61	18734,20

ب جدول عام لفائض مردود اوقاف بعض المؤسسات الدينية من ١٨٣٦ الى ١٨٤١ مقدرا بالفرنكات :

السنة	الحرمين الشريفين	سبل الخيرات	اهل الاندلس
1836 —	107462,96	10019,33	92,22
1837 —	111038,46	13408,04	3988,50
1838 —	127895,65	13989,25	4098,54
1839 —	131941,13	14393,78	4963,98
1840 —	167585,44	15715,66	4017,85
1841 —	178815,19	14447,19	2823,10
المجموع	824788,83	81973,25	19979,19

## تأثير الوقف على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر في اواخر العهد العثماني .

كان للوقوف تأثير مباشر على النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية يمكن ان نلخصها في النقاط التالية :

١ - **النفقة على رجال العلم والمدرسين والطلبة** : بفضل مردود الاوقاف والمداخل التي يوفرها تمكن حكام الاثراك بالجزائر من ايجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية التي لم تر الدولة ضرورة لرعايتها ، ولم تكن الخزينة العامة تهتم بالانفاق عليها ، مثل منح الطلاب واجور المدرسين وجرايات القائمين على شؤون العبادة بالمدارس والزوايا والمساجد والاضرحة ، مثل الخطيب والامام والحزاب وقيم المكتب والمؤذن وصاحب تربة والمنشد والشعال .

فباستثناء الجهات النائية والمناطق الجبلية التي كانت القبائل فيها تتكفل بالانفاق على اماكن العبادة والتعليم فيها ، فان مردود الاوقاف كان يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية بأغلب البوادي والحوضر الجزائرية التي كانت تزخر بالمساجد والمدارس فمدينة الجزائر مثلا كانت تحوي (١٠٦) مساجد ، اهمها الجامع الاعظم الذي يقوم بخدمته ١٤ مدرسا و ١٨ مؤذنا و ٨ حزابين و ١٣ قيما (٤٠) . بالاضافة الى ثلاثة وكلاء يسهرون على تنظيم الاعمال به ، اما مدينة قسنطينة فكان عدد اماكن العبادة والتعليم بها ينيف عن -١٠٠- منها -٣٥- مسجدا و -١٦٩- زاوية و -٧- مدارس رئيسية فيها -٦٠٠- تلميذ منهم -١٥٠- من الارياف ، وكلهم يتقاضون منحة سنوية من وكيل الاوقاف تقدر -٣٦- ف للطالب (٤١) مع اعانة نصف سنوية تتألف من كمية من الزيت والشموع والبخور والسجاجيد (٤٢) .

والجدير بالذكر ان فائض مردود الاوقاف كان كثيرا ما يستغل في انشاء اماكن جديدة للعبادة والتعليم ، مثل زاوية الجامع الاعظم بالجزائر التي بنيت بفضل مردود الاوقاف عام ١٠٣٩ هـ / ٢٩ - ١٦٣٠ م ، واصبحت تضم طابقيين من الغرف خصصت للمدرسين وطلبة العلم مما جعل مدينة الجزائر تحتوي على ست زوايا مخصصة لاقامة الطلبة ، ثلاثة منها لطلبة الجهات الغربية واثنان لطلبة النواحي الشرقية وواحدة افردت لطلبة مدينة الجزائر (٤٣) . وهذا ما ساعد على انتشار العلم والمعرفة في اوساط السكان حتى ان احد الكتاب الفرنسيين ، وهو راينال الذي تعرف على الجزائر اثر الاحتلال ، كتب مايلي : ( كان يوجد بمدينة الجزائر عدد كبير من المدارس التي تتميز بانتهاج طرق تعليمية تشابه كثيرا نظم التعليم بفرنسا . . ولاظن اني مبالغ حين اؤكد ان التعليم الابتدائي كان اكثر انتشارا في الجزائر منه في فرنسا ) (٤٤) .

٢ - **الاحسان الى الفقراء والتخفيف من شقاء المعوزين** : يتكفل وكلاء الاوقاف بتقديم مبالغ مالية ومساعدات عينية للفقراء والمحتاجين على شكل اعانات وصدقات تقدم في ايام محددة ومواسم معينة ، مثل صدقة وكيل بيت المال التي توزع على ٢٠٠ فقير كل يوم خميس (٤٥) واعانة وكيل اوقاف سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي يحظى بها عادة زوار الضريح من الفقراء وابناء السبيل . وتكفل وكيل الاوقاف بقسنطينة بتقديم نصيب من الزلاوية لموظفي المساجد والطلبة في منتصف شهر رمضان بعد ان يقطع - ٣٠٠ - ف من مدخول الاوقاف التي يشرف عليها لهذا الغرض (٤٦) .

٣ - **الحد من المظالم والاحكام التعسفية للحكام** : كان الوقف وسيلة فعالة للمحافظة على الثروات والاملاك والاراضي الموقوفة لكونها لا تباع ولا تشتري ، ولا يمكن حيازتها بتصرف او استحواذ او مصادرة ، وبالتالي لم يعد في استطاعة الحكام وذوي النفوذ مد ايديهم الى الاملاك المحبسة ، فرغم الظروف الصعبة التي عرفتھا الجزائر في اواخر العهد العثماني والتي دفعت كثيرا من الحكام الى اصدار قرارات العزل والمصادرة والتفريم ، فان جل الاملاك الموقوفة في مأمن من تعسفاتهم وتجاوزاتهم نظرا للاحكام الشرعية الصريحة في شأنها ، التي لم يجسر احد على انتهاكها او التحايل عليها .

٤ - **تمكين العجزة والقصر من تسيير واستغلال مصادر رزقهم** : وذلك لكون الحبس الاهلي يسمح لصاحبه بكرائه مقابل عناء محدد يقره المجلس العلمي بعد وضعه في المزاed العلني ، مما مكن فئات من المجتمع من المحافظة على مصادر دخل وافرة ومضمونة ، كالنساء المطلقات والارامل وغير الراشيدات وبعض المعوقين . ولهذا السبب بالذات نلاحظ كثرة النساء اللاتي كن يحبسن املاكهن . فعلى سبيل المثال نذكر ان هناك اثنتين وعشرين امرأة وضعن املاكهن وقفا على الجامع الاعظم بالجزائر (٤٧) . كما سمحت طريقة استغلال الحبس الاهلي استغلالا غير مباشر لبعض الجماعات من الموظفين المشتغلين بمهام واعمال لا تسمح لهم بالتفرغ لاستغلال املاكهم ، كالمنخرطين في الجيش ، والمتولين لبعض الوظائف الخاصة ، من الانتفاع من ملكياتهم . وهذا ما يؤكد توارد اسماء العديد من الموظفين والجند في وثائق الحبس الاهلي (٤٨) .

٥ - **العمل على تماسك الاسرة الجزائرية وحفظ حقوق الورثة** : فاحكام الوقف الاهلي تقر لصالح الحبس ان ينتفع هو وعقبه بالحبس حسب الوصية التي يسجلها في وثيقة الوقف فلا يصرف الحبس على الغاية التي وقف من اجلها الا بعد انقراض العقب وانتفاء الورثة ، وهذا ما مكن الاسرة الجزائرية من المحافظة على تماسكها وحال دون اقتسام الاملاك او بيعها اورهنها من طرف الورثة .

٦ - **رعاية المرافق العامة وصيانتها :** ساهمت الاوقاف في المحافظة على بعض المرافق العامة مثل العيون والسواقي والابار والطرق والمسالك ، التي خست بأوقاف عديدة كما سبقت الإشارة الى ذلك . وهذا ما وفر للسكان خدمات اساسية ووجد وسائل ضرورية للحياة لم تكن الدولة تهتم بها ولم يكن الحكام يحرصون على توفيرها ففي مدينة قسنطينة كان وكيل اوقاف العيون يصرف حوالي ٥٠٠٠ ف لنقل الماء الى الاحواض السبعة المنتشرة وسط المدينة ، بنسبة حمولتين لكل حوض يوميا تكلف حمولة البغل الواحد - ٢٥ ر . - ف (٤٩) .

وفي مدينة الجزائر ساهمت الاوقاف في احداث كثير من العيون حتى بلغ عددها مائة بالمدينة وضواحيها في منتصف القرن ١٨م - (٥٠) .

٧ - **انشاء وترميم الثكنات والتحصينات المختلفة .** كان لعائدات الاوقاف الفضل في تشييد العديد من الثكنات والحصون والابراج والاسوار والبطاريات بقصد الدفاع عن البلاد ضد الهجمات البحرية الاوروبية وغارات القبائل داخل البلاد . وكان اكثرها يتركز بمدينة الجزائر والجهات القريبة منها. ففي وسط المدينة كانت الثكنات السبع تنال نصيبا وافرا من عائدات الاوقاف تنفقه على رعاية الجند وصيانة المرافق بها وفي الجهات القريبة منها كانت الحصون المختلفة تنتفع بما يخصص لها من اوقاف، مثل حصن تافورة ( باب عزون ) وحصن مولاي الحسن ( الامبراطور ) وبرج الزووية ( البرج الجديد ) وحصن سيدي تقيلاث ( حصن الانكليز ) وبرج العتار ( المرسى ) وبرج قامة الفول ( حصن الانكليز ) ، الذي نقتبس من وثيقة الحبس الخاصة به نصا (٥١) ، على سبيل المثال ، نعرف من خلاله على نوعية هذه الاوقاف الخاصة بالحصون . وقد جاء في هذه الوثيقة ما يلي ( وبعد ان كان المكرم مصطفى باشا في التاريخ ابن المرحوم ابراهيم احدث بقامة الفول خارج الوادي برجا معدا لمحاربة الكفار وكان ممارمه السيد مصطفى باشا من الحسنات استجلاب الماء للبرج من عين ماء جنته الكائنة بفحص زغارة المعروفة بجنة السناجي لمرور الماء ان يبتاع من الجنة الى اسفل جنته بتاريخ اوائل محرم ١١٩٥هـ . . وقد انفق لتجيس الماء على حصنه مقدارا من المال قدر ب - ١٤٨ - دينارا ذهباً مقسطة على أماكن مرور ماء الساقية الى الحصن ) .

### موقف الفرنسيين من الوقف في الجزائر :

نظرت سلطات الاحتلال الفرنسي بالجزائر الى الوقف على انه احد المشاكل العويصة والقضايا الصعبة التي تحد من سياسة الاستعمار وتتناهى مع المبادئ

الاقتصادية التي يقوم عليها ، وذلك لكون الوقف كان في حد ذاته جهازا اداريا ووسيلة اقتصادية فعالة تحول دون المساس بالمقومات الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية للجزائريين . وهذا ما دفع قادة الجيش الفرنسي للعمل على مراقبة المؤسسات الدينية وتصفيتها والاستيلاء على الاحباس التابعة لها باعتبارها احد العوائق التي كانت تحول دن تطور الاستعمار الفرنسي وتحول دون نجاحه ، وهذا ما دفع احد الكتاب الفرنسيين الى القول ( بأن الاوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر(٥٢) ولهذا السبب بالذات عملت الادارة الفرنسية جاهدة لاصدار قرارات ومراسيم تنص على نزع صفة المناعة والحصانة عن الاملاك المحبسة هذه الحصانة التي لم يتردد احد الكتاب الفرنسيين من وصفها بأنها تشكل احد العوائق التي لايمكن التغلب عليها والتي تحول دون الاصلاحات الكبرى التي هي وحدها القادرة على تطوير الاقليم الذي اخضعته اسلحتنا وتحويله الى مستعمرة حقيقية(٥٣) .

« l'Inaliénabilité des biens habous ou engagés est un obstacle invincible aux grands améliorations qui seules Peuvent transformer un véritable colonie, les territoires conquis par nos armes.

كان الهدف من تلك القرارات والمراسيم ادخال الاوقاف في نطاق التعامل التجاري والتبادل العقاري حتى يسهل للاوروبيين امتلاكها ، بعد ان وضع الجيش الفرنسي يده بالجزائر العاصمة في السنوات الخمس الاولى للاحتلال على -٢٧- مسجدا و -١١- زاوية ومصلى (٥٤) . وكان اول قرار فرنسي يتعلق بالاوقاف قد صدر في ٨ سبتمبر ١٨٣٠ وتضمن بنودا تنص على ان للسلطات العسكرية الفرنسية الحق في الاستحواذ على املاك موظفي الادارة التركية السابقة وبعض الاعيان من الكراغلة والحضر بالاضافة الى بعض الاوقاف التابعة لمؤسسة اوقاف الحرمين . وهذا ما أثار سخط واستنكار رجال الدين والعلماء واعيان مدينة الجزائر الذين رأوا في هذا القرار انتهاكا صريحا للبند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر ( ٤ جويلية ١٨٣٠ ) وكان في طليعة المحتجين المفتي ابن العنابي مما حال دون مصادرة اوقاف الحرمين .

ثم تلا هذا القرار مرسوم في ٧ ديسمبر ١٨٣٠ يخول الاوروبيين امتلاك الاوقاف عملا بتوصية كل من فوجرو وفلاندا ، الموظفين بمصلحة الاملاك العامة ، والرامية الى وضع الاوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الاملاك العامة السيد جيراردان ،

مع ابقاء المشرفين عليها من الوكلاء . وهذا ما اعتبره رجال الدين وبعض الاعيان مخالفا للاحكام الشرعية ومنافيا للاتفاقيات المنصوص عليها في معاهدة التسليم السابقة الذكر ، وكان في طليعهم المفتي محمد بن محمود بن العنابي وابن الكباطي وحمدان خوجه وبوضربة ، الذين اتضح لهم مدى خطورة هذا المرسوم بعد ان استولى المدير المدني بيشون على - ٨١ - وقفا منها - ٥٥ - وقفا تابعة للحرمين و - ١١ - وقفا تخص الجامع الاعظم ، مع بعض الاوقاف المخصصة للمرافق العامة كالطرق والعيون (٥٥) . لكن المرسوم اصطدم بصعوبات جمة حالت دون تنفيذ بنوده . فبغض النظر عن رجال الدين والاعيان فان هذا المرسوم يفتقد الى خطة محكمة ودراسة وافيه ، كما انه لم يجد التأييد المطلوب من طرف الحاكم الفرنسي الجديد برتوزان الذي خلف ليكوزال في حكم الجزائر ، والذي فكر جديا اثر الصعوبات التي اعترضت تطبيق هذا المرسوم في ارجاع الاوقاف المصادرة لمستحقيها رغم معارضة الوكيل المدني بيشون لهذا الاجراء . وهذا ما يجعلنا ننظر الى هذا المرسوم على انه بداية خطة تكتيكية وفاتحة مرحلة انتقالية لتصفية الاوقاف استمرت - ٥ - سنوات وانتهت بسيطرة الادارة الفرنسية على كل الاوقاف الجزائرية . وقد بدأت هذه الخطة بالفعل في ٢٥ اكتوبر ١٨٣٢ حين تقدم المدير العام لاملاك الدولة ( الدومين ) السيد جيراردان بمخطط عام لتنظيم الاوقاف الى المقتصد المدني L'Intendant وقد حظي هذا المخطط بتأييد جاني دو بوسي ( Genty de Bussy ) الامر الذي دفع السيد بلاندا بلوندا Blondel الى قبوله وتطويره ليتخذ شكل تقرير مفصل حول المؤسسات الدينية في نهاية سنة ١٨٣٤ ، وتقدم به الى اللجنة الافريقية الملكية المكلفة بالتعرف على اوضاع الجزائر في مستهل سنة ١٨٣٥ (٥٦) .

وبذلك امكن للسلطات الفرنسية بالجزائر فرض رقابتها الفعلية على الاوقاف وتشكيل لجنة لتسييرها تتألف من الوكلاء المسلمين ، برئاسة المقتصد المدني الفرنسي الذي اصبح يتصرف بكل حرية في الفني وقف موزعة على مائتي مؤسسة ومصلحة خيرية، حسبما جاء في التقرير العام عن الاوقاف بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٣٥م (٥٧) .

وبمقتضى هذا الاشراف الفعلي على الاوقاف امكن للادارة الفرنسية بالجزائر ان تصدر قرارا آخر ( Ordonnance ) في اول اكتوبر ١٨٤٤ ، ينص بصريح العبارة على ان الوقف لم يعد يتمتع بصفة المناعة ، وانه بفعل هذا القرار اصبح يخضع لاحكام المعاملات المتعلقة بالاملاك العقارية الامر الذي سمح للاوروبيين بالاستيلاء على كثير من اراضي الوقف التي كانت تشكل نصف الاراضي الزراعية الواقعة بضواحي المدن الجزائرية الكبرى ، (٥٨) وبذلك تناقصت الاوقاف وشحت مواردها فلم تعد تتجاوز



٢٩٣- وفقا منها ١٢٥ منزلا و ٣٩- دكانا و ٣- افران و ١٩- بستانا و ١٠٧ عناء عام ١٨٤٣ (٥٩) . وكانت قبل الاحتلال تقدر ب ٥٥٠ - وقفا .

ثم جاءت الخطوة التالية المتمثلة في مرسوم Le Décret ٣٠ أكتوبر ١٨٥٨ ، الذي وسع صلاحيات القرار السابق واخضع الاوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا وسمح لليهود وبعض المسلمين بامتلاكها وتوارثها (٦٠) . واعقب هذا الاجراء القرار الاخير الذي عرف بقانون ١٨٧٣ والذي استهدف تصفية اوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الاوروبي في الجزائر ، وبذلك فقد الجزائريون احدى الوسائل المادية والروحية والثقافية للوقوف في وجه مطامع الاستعمار ومخططاته الرامية الى القضاء على القوميات الاقتصادية والاسس الاجتماعية للشعب الجزائري المسلم ، ومما تجدر ملاحظته في ختام البحث ان الوقف رغم فوائده المباشرة وانعكاساته الايجابية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، الا انه لا يخلو من سلبيات على النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية . فهو قد ساعد على تمايز الطوائف السكانية تبعا لمختلف المؤسسات الدينية والاوقاف التابعة لها ، مما حافظ على هيكل كل جماعة على حدة ، من اشراف واندلسيين واتراك ومنتسبين الى الحرمين الشريفين . زيادة على أن الاوقاف كانت احدى العوامل التي ساهمت في تجميد الملكية الفردية والحيولة دون انتقال الثروة العقارية تبعا للنشاط الاقتصادي واحكام الوراثة ومعاملات البيع والشراء ، مما تسبب في الانكماش الاقتصادي والجمود الاجتماعي قبل الاحتلال . ومع ذلك فاننا نرى ان الوقف باعتباره عاملا اجتماعيا وحافزا ثقافيا وجهازا اداريا ووسيلة اقتصادية له فضل كبير على تماسك المجتمع الجزائري وتوفير الخدمات الضرورية لافراد ، والحيولة دون تنقيذ المخططات الاستعمارية في الفترة الاولى من الاحتلال ، فلم يستطع الفرنسيون تصفيته الا بعد الاستيلاء على العديد من المساجد والزوايا والمدارس التي نثبتها في القائمة الدينية التالية (٦١) حتى نتعرف على مدى خطورة الاستعمار الفرنسي على الوقف ومؤسساته .

### قائمة بالمساجد والزوايا التي استولى عليها الفرنسيون بمدينة الجزائر في العامين الاولين للاحتلال

مسجد الشواش ، مسجد الشعانين ، مسجد الجنائز ، مسجد المرسي ، مسجد سيدي حدى ، مسجد باب الجزيرة ، مسجد سوق الكتان ، مسجد العين الحمراء ، مسجد صباط الحوت ، مسجد علي باشا ، مسجد سيدي عامر التنسي ، مسجد علي خوجه ، مسجد الكشاش القديم ، مسجد خضر باشا ، مسجد عبدي باشا ،

مسجد سوق اللوح ، مسجد قاع السور ، مسجد علي خوجة ، مسجد  
كتشاوة ، مسجد سيدي الرجي ، مسجد سيدي سعدي ، مسجد سيدي  
جامعي ، زاوية سيد الصيد ، زاوية سيدي بتكة ، زاوية كتشاوة ، زاوية الكشاش  
بالمرسى ، زاوية الانكشارية بالقصبة ، زاوية تشيكتون ، زاوية الانكشارية القديمة ،  
زاوية محمد ميزو مورتو ، زاوية الوالي سيدي الفبرني بالمرسى ، مسجد حسين  
بالقصبة ، مسجد القصبة ، مسجد فرن القشور ، مسجد ستي مريم ، مسجد علي  
بتشني ، مطلى الانكشارية القديم بالقصبة ، مطلى الانكشارية الجديد بالقصبة ،  
مطلى سيدي عبد الرحمن .



- (١) ( Mercier, E. le Habous ou Oukaf, Alger. Jourdan 1895 P. 51.
- (٢) ما هو معروف اهلية التبرع بالحبس يشترط فيها البلوغ وصحة الملكية واحقية التصرف فيها.
- (٣) راجع دراستنا حول وضعية الاوقاف العقارية بفحص مدينة الجزائر اواخر العهد العثماني ، التي قدمت في ندوة المؤسسات الدينية بالغرب العربي المنعقدة بجامعة برلين الحرة في شهر مارس ١٩٨٠ ، وهي في طريق النشر باللغتين العربية والفرنسية .
- (٤) الارشيف الوطني بالجزائر ، الوثائق الشرعية علبه ١٠٦ رقم ٥٣ - ٢٠٨ .
- (٥) حمدان بن عثمان خوجة ، كتاب المراه ، ترجمة وتقديم محمد بن عبد الكريم ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢٣٧
- (٦) الشيخ عبد العزيز خياط ، اوقاف القدس عن تاريخ الدر المنتقى ، مع العلم بان ابي يوسف اشترط لصيرورة الوقف ان يسلم للمتولي وان يكون مفرزا ومؤيدا وغير مشروط .
- (٧) Mercier, E. le code du Habous, Constantine, 1899. p. 10
- (٨) Idem, p 34. cité par Etanwir oua Durrar.
- (٩) ROBE, E. origine et formation et etat actuel de propriété immobilière en Algérie, Paris. Challamed, 1885, p. 58.
- (١٠) الشيخ عبد العزيز خياط ، نفس المصدر ، اعتمادا على تاريخ الدر المنتقى .
- (١١) Brossard, les Inscription Religieuses de tlemcen, in Revue Africaine. 1859, p. 413.
- (١٢) التميمي ، عبد الجليل ، من اجل كتابة تاريخ الجامع الاعظم بمدينة الجزائر ، والمجلة التاريخية المرفية ، جويلية ١٩٨٠ عدد ١٢-١٩ ص ١٦٠ .
- (١٣) Féraud L. un Voeu d'Hussein Bey de Constantine, 1807, in Revue Affricaine 1863, pp 91-92.
- (١٤) Tableau de la situation des Etablissements Français en Algérie, Année 1837.
- (١٥) التميمي ، نفس المصدر ، ص ١٦٥ .
- 16 — Vallière Ch. mémoire, L'Algérie en 1781 publiés par L. Chaillon, toulon S.D, L. 31.
- 17 — Archives du ministère de la guerre de Vincennes à Paris (A.M.G.) H226pp 45-50.
- 18 — Féraud L. les anciens Etablissements religieux musulmans de Constantine, in revue africaine 12-1868, p. 125-126.

د. ناصر الدين سعيدوني

(١٩) صالح خرفي ، الجزائر والاصالة الشورية ، اعتمادا على مقال ينسب الى الصحفي الجزائري ابن قنور نشر بجريدة اللواء عدد ٢١٥٣ بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٩٠٦ .

(٢٠) مما يلاحظ ان بعض المدن الكبرى كانت تتميز بتنظيماتها الخاصة لشؤون الاوقاف مثل مدينة قسنطينة التي كان يتولى بها قائد الدارمهام ناظر الاوقاف ويعيين مباشرة من طرف الباي ، وليس للمفتي المالكى سلطة او مراقبة عامة ، راجع وثائق الارشيف الفرنسي السابق الذكر : ص ٢٢٦ .

(٢١) مثل فاتوردو بارادي الذي يطلق عليه لقب المتولي ، راجع

(22) Venture de Paradis, Alger au XVIII Siècle, in Revue Africaine, No 219-1895, P. 275.

(23) Feraud, les anciens, pp. 130-131.

(٢٤) نور الدين عبد القادر ، صفحات في تاريخ مدينة الجزائر ، نشر كلية الاداب ، الجزائر ، ص ٧٦ .

(25) Féraud, les anciens, pp. 130-131.

(26) Yacono, X. la régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834, in Revue d'accident musulman et de la méditerranée No1/1966.

(27) Busson de Janssem, G. Contribution à l'étude des Herbons publics Algériens, Thèse, Alger 1950. p 2 7.

(٢٨) يختلف عدد اوقاف الحرمين باختلاف المصادر فهي حسب تقرير مدير الاملاك العامة ( جيراندان

١٤٠٠ وقف بمدينة الجزائر وضواحيها ، وفي جدول المؤسسات الفرنسية في الجزائر ١٤١٩

وفي تقرير اول سبتمبر ١٨٣٧ - ١٤١٤ وعند جانتى بوسي تقدب ١٤١٤ وفقا .

(29) Devoulx, notice, pp. 14-15.

(30) Yver, G. mémoire de Bouderbah, in Revue Africaine, 27-1913, p. 240.

(31) Aumerat, F. la Propriété Urbaine, et le bureau de b.en Faisance musulman d'Alger, in Revue Africaine 41-1897 p. 323.

(٣٢) ذكر بانانتي أن مدينة الجزائر تضم ٥٠ مسجدا صغيرا و ٩٠ مسجدا كبيرا و ٣ مدارس في وقت

كان فيه عدد سكانها يناهز ١٢٠ ألف نسمة، كما ذكر لوجي دوتاسي ١٧٢٥ ان مدينة الجزائر بها

١٠ مساجد كبرى و ٥٠ مسجدا صغيرا بالإضافة الى ثلاث مدارس وحسب احصاء دوفوان فان عدد

مساجد الجزائر ١٢٢ مسجدا منها ١٠٩ مساجد صغيرة و ١٣ مسجدا كبيرا . كما ذكر ابن حرة

اوميرا ان عدد المساجد بالجزائر عام ١٨٢٠ كان يبلغ ١٠٣ منها ٨٩ مسجدا مالكا و ١٤ حنفيا،

بينما تقرير اول سبتمبر ١٨٣٧ الذي وضعته السلطات الفرنسية يحدد عددها ١٠٧.

مساجد وزاوية . ولا يختلف من هذا التقرير كثيرا المعلومات التي ادلى بها بوضربة الذي قدرها

ب ١٠٦ مساجد منها ٩٢ مسجدا خاصة بالذهب المالكى و ١٤ تابعة للذهب الحنفي .

(33) Devoulx A. les Edifices religieux de l'ancien alger, in Revue africaine 1867, p. 383 et 385.

(٣٤) اعتماد على مقارنة العديد من المصادر وثائق الارشيفات ، راجع الارشيف الوطني الفرنسي للامور والبحار ٨٠ - ١٦٣٢ تقرير دول سبتمبر ١٨٣٧ وكذلك الارشيف الوطني الجزائري علية ٣٥ سجل ٣٥٤ .

35) Aunerat, op. cit, p. 329.

Emerit, M. L'Etat Intellectuel et moral de l'algérie en 1830 in Revue d'histoire moderne et contemporaine 1954, p. 200.

36) Archive nationale d'outre-mer, a Aix en-provence, France ( A.O.M) F 80-1632, Repport de ler Sept. 1842.

37) Tableau, op-cit, année 1837.

38) Idem. p. 287.

39) A.O.M F. 80-1932-2 Corporations, Réponse aux questions de M. Le Directeur des Finances, 30 sept, 1842.

40) Devoulx, les Edifices, pp. 377-381.

41) Emerit, op eit, p 203, d'après ropport Resseau en 1847.

42) A.M.G H.226 p 46.

43) Emerit op-cit, p. 203.

44) Raynand, De la domination française en Afrique, Paris 1832, p. 28.

45) Aumerat, op. cit, pp. 7-8.

46) A.M.G H 226 p. 46.

(٤٧) التميمي نفس المصدر

(٤٨) حسبما يستخلص من وثائق المحاكم الشرعية الجزائرية التي تعود للفترة العثمانية .

49) A. M. G. H 226 pp 50-51.

(50) Iespes R. Alger Esquisse de géographie Urbaine, Paris 1930 p175-176.

(٥١) الارشيف الوطني الجزائري الوثائق الشرعية علية ١٠٦ وثيقة ٢٠٦-٥٣

52) Zeys, cité par Terras, Essai sur les biens habous en algérie et en Tunisie Lyon, 1899, p. 68.

53) Blanque l'algérie rapport sur la situation économique de nos possessions dans le nord de l'afrique paris 1840, 228.

(٥٤) راجع القائمة الملحقه باخر البحث والمتضمنة اسماء المساجد والزوايا التي استولى عليها الفرنسيون في مدينة الجزائر ما بين ١٨٣٠ - ١٨٣٢ .

(55) A.O.M F. 80 1673.

(56) A.O.M F. 80 1632, 2e réposne au questions.

(57) A.O.M F. 80 1632, 2,30 Sept. 1842.

Berthaul, la propriété rurale en Afrique du nord, in Revue, l'Afrique française No 4 1936, p. 211.

(59) A.O.M F. 80-1632 Etat daté 1843.

(60) Terras op-cit, p. 7.

(61) Klein, H. les Fenillets d'el Djazair, Alger, Fentana, 1937 pp. 15-20